

MDE 30/012/2008 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2008

تونس: سجناء سياسيون سابقون يواجهون المضايقات

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن الإضراب عن الطعام الذي أعلنه في 2 أكتوبر/تشرين الأول السجين السياسي السابق عبد اللطيف بوحجيلة للاحتجاج على حرمان السلطات له من الحصول على الرعاية الطبية وامتناعها عن إصدار جواز سفر له إنما يشكّل تذكيراً سافراً بالمضايقات التي يواجهها السجناء السياسيون السابقون في تونس. وحثت المنظمة السلطات التونسية على منح بوحجيلة حقوقه وعلى التوقف عن مضايقة السجناء السياسيين ومحاولة ترويعهم بعد الإفراج عنهم.

فمنذ الإفراج عنه بعفو رئاسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2007، لم يتمكن عبد اللطيف بوحجيلة من الحصول على ملفاته الطبية من المستشفى الذي كان يعالج فيه أثناء سجنه، بينما جرى تأجيل مواعيد مراجعته المستشفى بصورة منتظمة، في محاولة مكشوفة لمنع من تلقي الرعاية الطبية التي يحتاج. واحتجاجاً على ذلك، بدأ إضرابه عن الطعام في 2 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني، زاره موظفان رسميان من وزارة الصحة العمومية التونسية وسألاه عن حالته الصحية ووعدها بتقديم المساعدة الطبية له. وفي وقت كتابة هذا البيان، كان لا يزال مريضاً عن الطعام في بيته.

وكان عبد اللطيف بوحجيلة قد خضع لعملية جراحية في إحدى كليتيه أثناء وجوده في السجن في 2002، ولا يزال يعاني من مشكلات صحية في القلب والكلى، ويقال إن صحته منهورة جراء سوء المعاملة التي لحقت به في السجن، ونتيجة لإضراباته المتعددة عن الطعام. وجاء سجنه إثر توجيه تهمة إليه بعضوية منظمة إرهابية في العام 2000 والحكم عليه بالسجن 17 عاماً خُفضت لاحقاً إلى 11 عاماً نتيجة استئناف الحكم في 2002.

إن الحالة البائسة التي يعانيها عبد اللطيف بوحجيلة تشكل تحسيداً للصعوبات التي يواجهها السجناء السابقون في تونس. فالعديد منهم ما زالوا يقضون فترات حكم إضافية تحت "المراقبة الإدارية"، ما يتطلب منهم مراجعة مراكز شرطة محددة عدة مرات في الأسبوع، كي يظلوا قيد المراقبة الشرطية الوثيقة، وليواجهوا بالنتيجة صعوبات في الحصول على العمل وعلى الرعاية الصحية، ولتقييد حريتهم في التنقل والسفر. وترفض السلطات أن تصدر لهم، وفي بعض الحالات لأقربائهم الأقربين، جوازات سفر، في انتهاك صريح للدستور التونسي ولواجبات تونس الدولية تجاه حقوق الإنسان بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه تونس كدولة طرف.

وتصدر الأوامر إلى بعض السجناء السياسيين إثر الإفراج عنهم بالإقامة في مناطق معزولة بعيداً عن عائلاتهم. فعلى سبيل المثال، قيّدت السلطات حرية الحركة بالنسبة للسجين السياسي السابق وعضو منظمة "النهضة" الإسلامية المحظورة، عبد الله زواري، داخل تونس منذ الإفراج عنه في يونيو/حزيران 2002. فلا يسمح له بأن يتنقل خارج دائرة لا يزيد نصف قطرها على 30 كيلومتراً عن حاسي جري، وهي قرية قرب جرجيس في جنوب تونس تبعد نحو 500 كيلومتراً عن بيته في تونس العاصمة، إلا بإذن من السلطات، علماً بأن طلباته بالسماح له بزيارة زوجته وأطفاله في العاصمة قد ووجهت بالإهمال بصورة روتينية.

وواجه السجناء السياسيون السابقون الذين تمكنوا من الحصول على الرعاية الطبية بالتهريب من قبل الشرطة داخل المستشفيات. ففي 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، دخل أحد رجال الشرطة غرفة السجن السياسي السابق عبد الحميد الجلاصي بعد ساعة من خضوعه لعملية جراحية، ورفض مغادرة الغرفة رغم توجيهات الموظفين الطبيين، زاعماً أنه ينفذ أوامر أعطيت له.

وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني، أمر الرئيس بن علي بالإفراج المشروط عن 44 سجيناً سياسياً، بمن فيهم 21 سجيناً ينتمون إلى منظمة "النهضة" محتجزون منذ فترة طويلة. وإذ ترحب منظمة العفو الدولية بعمليات الإفراج الأخيرة هذه، إلا أنها تخشى أن نمط المضايقة السائد ضد السجناء السياسيين سوف يستمر بلا هوادة بعد الإفراج عنهم، وتحت السلطات التونسية على وضع حد لهذه الممارسات.

وجاء الإفراج عن السجناء الأربعة والأربعين احتفالاً بالذكرى 21 لتسلم الرئيس بن علي زمام السلطة. وقد احتجز معظم 21 سجيناً لمدة تزيد على 15 سنة بسبب عضويتهم في منظمة "النهضة"، وإثر محاكمات جائزة أمام محكمتي بوشوشة وباب سعدون العسكريتين في 1992. وكانوا آخر مجموعة من معتقلي منظمة "النهضة" يخرجون من السجن. وورد أن بعضهم يعاني من تردٍ في حالته الصحية ويحتاج على وجه السرعة إلى العناية الطبية بسبب ما تعرض له من معاملة سيئة إبان الاعتقال ونتيجة ظروف السجن القاسية، بما في ذلك الحبس الانفرادي المطوّل، لعدة سنوات. وتضم قائمة المفرج عنهم منذر البيجاوي، ووحيد السرايري، ورضا البوكادي. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، رفضت إدارة سجن مرناقية تسليم رضا البوكادي ملفه الطبي عندما ذهب لإحضاره من أجل متابعة العلاج حيث يعاني من مشكلات حادة في الكلى.

وأُفرج عن الثلاثة والعشرين الباقين إثر اعتقالهم وحبسهم على خلفية مظاهرات احتجاج في الحوض المنجمي في محافظة قسفة في 2008. وحُكم عليهم بتهم من قبيل تشكيل جماعة بهدف إلحاق الضرر بالملكات العامة والخاصة والاعتداء على الموظفين العموميين. وضم هؤلاء المدّسة وناشطة حقوق الإنسان زاكية الضيفاوي، التي حكّم عليها في يوليو/تموز 2008 بالسجن أربعة أشهر ونصف الشهر لمشاركتها في مظاهرة سلمية. ونُظمت المظاهرة في حينه للدعوة إلى الإفراج عن معتقلوا بالعلاقة مع مظاهرات احتجاج سابقة في الإقليم منذ يناير/كانون الثاني 2008. وعلى الرغم من الإفراج عن زاكية الضيفاوي، إلا أنه لم يُسمع عن صدور أي أوامر بفتح تحقيق في مزاعمها بأنها قد تعرضت للتعذيب والاعتداء الجنسي.

إن مئات المعتقلين ما زالوا محتجزين في تونس بالعلاقة مع جرائم تتعلق بمكافحة الإرهاب، ويقضي هؤلاء فترات حكم صدرت بحقهم إثر محاكمات جائزة. ومنظمة العفو الدولية تحت السلطات التونسية على إلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تسمح بإصدار أحكام بالسجن ضد من يمارسون حقهم في حرية التعبير والتجمع بصورة سلمية.